اقتصاد

رفع الدعم يخيف اللبنانيين

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

يتصدّر ملف رفع الدعم عن مواد غذائية وسلع استهلاكية المشهد اللبناني، في ظلّ الانهيار المعيشي والارتفاع الجنوني للأسعار، بعدما بات احتياطي البنك المركزي بالعملات الأجنبية في مسار انحداري مع تراجعه إلى 14 مليار دولار، في حين يبلغ الدعم الشهري للسلع بحسب مصرف لبنان ووزارة المالية ما بين 500 إلى 600 مليون دولار. وتقول مصادر وزارة الاقتصاد لـ«العربي الجديد» إن ملف رفع الدعم ما يزال قيد البحث والدرس ولم يتخذ بشأنه أي قرار بعد، بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع في لبنان، إذ يمكن أن تختلف الأمور كثيراً في حال عودة الاستقرار السياسي، وتشكيل حكومة تجذب الدعم الدولي المالي للخروج من الانهيار.

ويتخوّف اللبنانيون من سيناريو رفع الدعم الذي يتجه إليه البلد وفق تصريحات العديد من المسؤولين، وهم عاجزون عن شراء الحاجات الأساسية، في ظلّ تضخّم الأسعار وارتفاع سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى مستويات تاريخية. وتقول رانيا يونس، وهي أم لولدين، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الحياة انقلبت رأساً على عقب، وبات الحرمان من ضمن يومياتنا، حيث إن زيارة السوبرماركت باتت محصورة بشراء المواد الغذائية والسلع الضرورية المدعومة، فيما أحرم أولادي من الكثير من المنتجات التي لا أستطيع شراءها». وتلفت إلى أن رفع الدعم عن هذه السلع سيكون بمثابة الجحيم لأسرتها.

ويشرح نقيب مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي لـ«العربي الجديد» أنه لا يمكن تقدير مخزون المواد الغذائية المدعومة، ولا سيما أنها باتت وكأنها غير مرئية في السوق نتيجة التهريب الذي ما يزال متفلتاً من دون رقابة أو إجراءات لردعه.

ويشير بحصلي إلى أن تقلبات سعر صرف الدولار اليومية دفعت أصحاب المحال الغذائية إلى إقفال أبوابها الخميس، خوفاً من النقص في البضائع، لافتاً في المقابل إلى أنه ليس هناك انقطاع للمواد الغذائية بل شح فيها، أما السكر فهو مقطوع لأنه مدعوم بالاسم، ولكنه غير موجود في السوق. ويلفت بحصلي إلى أنه لا يمكن اليوم معرفة مسار الأسعار في حال رفع الدعم لأنه سيكون مرتبطاً بسعر الصرف صعوداً أو نزولاً، باعتبار أن المواد عند رفع الدعم سيتم شراؤها بالدولار نقداً من التجار الذين سيؤمنون العملة الصعبة تبعاً لسعر الصرف.

من جهته، يقول وسام فهد، صاحب عدد من فروع سوبرماركت فهد، لـ«العربي الجديد»، «الوضع اليوم يمكن وصفه بالكارثي، خصوصاً في ظلّ عدم تنظيم آلية توزيع المواد المدعومة، بحيث أن الطلب يتخطى العرض، والناس باتت تشتري البضائع الأرخص، في حين أنّ الدعم للأسف يهرب بأكثريته الى الخارج، ويقع تحت يد السوق السوداء». ونتيجة الشح في المواد المدعومة، والخشية من تهريبها، تعمد بعض المحال والسوبرماركت على حدّ قول فهد إلى بيعها لزبائنها الذين تعرفهم، وبكميات طبعاً محدودة حتى يمكن أن يستفيد منها أكبر قدر من الناس، وهذا أحياناً ما يؤدي إلى حصول إشكالات بين الزبائن أو مع الموظفين. ويكشف فهد أن أكثر 4 أصناف مدعومة تواجه مشاكل اليوم هي الزيت، الرز، السكر والحليب، إذ لا يمكن للسوق أن يلبي حاجات المستهلك منها.

الاقتصاد العالمي منكوب

كشف تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية («أونكتاد») الخميس، أنه حتى إذا حدث تعافٍ أقوى من التوقعات خلال العام الحالي، فسيخسر الاقتصاد العالمي نحو 10 تريليونات دولار من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة جائحة فيروس كورونا وإجراءات الإغلاق لمكافحة الجائحة.

وذكر التقرير أنه رغم احتمال نمو الاقتصاد العالمي خلال العام الحالي بمعدل 4,7 في المائة، فإن إجمالي الناتج المحلي سيظل أقل بنحو 10 تريليونات دولار عما كان يمكن أن يكون عليه لو لم تحدث الجائحة، وهو ما يعادل نحو ضعف إجمالي الناتج المحلي لليابان. وكان الاقتصاد العالمي قد سجل في العام الماضي أكبر انكماش له منذ أوائل الأربعينيات من القرن الماضي.

(ستيفانو مونتيسي/ Getty)

أسواق

سوندار بيتشاي، الرئيس التنفيذي لـ«غوغل»، اعلن الخميس ان الشركة «تخطط لاستثمار اكثر من سبعة مليارات دولار في مكاتب ومراكز بيانات في أنحاء الولايات المتحدة وخلق 10 آلاف وظيفة على الاقل بدوام كامل هذا العام». واكد بيتشاي أن غوغل «ترغب بان تكون جزءا من تعافي الولايات المتحدة الاقتصادي من الوباء وستستثمر في بعض المناطق التي تعد جديدة بالنسبة للشركة بينما ستوسع استثمارا تها في انحاء 19 ولاية. وستنفق غوغل مليار دولار في ولاية كاليفورنيا. واكدت انها ستضيف آلاف الوظائف في اتلانتا وواشنطن وشيكاغو ونيويورك.

آي.إف.دبليو، المعهد الاقتصادي الالماني، اكد الخميس، ان الاقتصاد الالماني سينمو على الارجح 3,7 في المائة في 2021 ويبلغ مستويات ما قبل الأزمة قبل نهاية العام، إذ من شأن التقدم على صعيد حملة التطعيم الإسهام في زيادة الصادرات والاستهلاك. وشرح انه «من المرجح تجاوز مستوى الناتج الاقتصادي قبل الأزمة في الربع الثالث من العام الجاري». وبالنسبة للعام المقبل، قال آي.إف.دبليو إنه يتوقع نمو الاقتصاد 4,8 في المائة، وهو ما يتخطى التوقعات السابقة عند 4,5 في المائة الصادرة في ديسمبر/ كانون الاول.

محمد المنفي، رئيس المجلس الرئاسي الليبي، اتفق مع الرئيس التونسي قيس سعيد، خلال زيارة الأخير للعاصمة طرابلس الأربعاء، على إعطاء النشاط التجاري بين البلدين دفعة جديدة.

وفق مصادر ليبية خاصة، تحدث ت لـ«العربي الجديد»، فإن وزيرة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية، نجلا المنقوش، ستجري زيارة لتونس خلال الاسبوعين المقبلين لوضع آليات تشكيل لجنة ليبية – تونسية تشرف على تفعيل عدة ملفات مشتركة، أهمها تتعلق بالجانب الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين البلدين.

إنقاذ اقتصاد الاحتلال أم نتنياهو الفاسد؟

مصطفى عبد السلام

منذ توقيع الإمارات منتصف سبتمبر/أيلول الماضي اتفاقية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتلقت دولة الاحتلال دعما اقتصاديا وماليا قويا من الإمارات، فقد تم خلال فترة وجيزة إبرام مئات الصفقات بين البلدين في كل المجالات والأنشطة، اقتصاد واستثمار وتمويل وتأمين وتعزيز الأعمال التجارية، سياحة وطيران وسفر، بنوك وبورصات، تعاون بين أكبر البنوك، وفي أنشطة التكنولوجيا والاتصالات والذكاء الصناعي، وفي الصناعة، والتقنيات الزراعية وحلول المصادر المائية، والمدن الذكية والطاقة المتجددة، وتوجت الاتفاقات بفتح جهاز أبوظبي للاستثمار (صندوق الاستثمارات السيادي)، أول مكتب له خارج الإمارات في تل أبيب.

صفقات أخرى تم إبرامها في أنشطة الصناعات الجوية وتطوير أنظمة الدفاع السيبراني والمجالات الرقمية والتقنيات الأمنية والأنظمة المضادة للطائرات المسيرة، إنتاج الأدوية، البناء والتشييد، تطوير البنية التحتية، مشروعات موانئ ونقل بحري وبناء سفن وسكك حديد وقطارات، طرق وكباري وخدمات لوجستية، تطوير الموانئ والمنطقة الحرة في إسرائيل، مد أنابيب لنقل النفط الخليجي لأوروبا عبر الموانئ الإسرائيلية، مشروعات منافسة لقناة السويس وتهدد الأمن الاقتصادي المصري بشكل مباشر، إنشاء طريق شحن مباشر بين إيلات وميناء جبل علي، منع الازدواج الضريبي، صناعة وتجارة الماس.

وتبع هذه الصفقات ضخ أبوظبي مليارات الدولارات في شرايين الاقتصاد الإسرائيلي، والإعلان عن إقامة مشروعات كبرى وتمويلها، والاستحواذ على موانئ تمثل مشروعات استراتيجية للاحتلال، لكن التطور الأبرز حدث قبل أيام، حيث أعلنت الإمارات تأسيس صندوق بقيمة 10 مليارات دولار، لدعم الاستثمارات في إسرائيل وضخها في قطاعات إستراتيجية، بينها الطاقة والتصنيع والمياه والفضاء والرعاية الصحية والتكنولوجيا الزراعية.

توقيت الإعلان عن تأسيس الصندوق يأتي قبيل أيام من انطلاق جولة جديدة من الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، والتي تأتي في أعقاب أزمة سياسية هي الأسوأ في تاريخ دولة الاحتلال، كما يأتي في ظروف استثنائية بسبب جائحة كورونا وتداعياتها الخطيرة على الاقتصاد، وما سببته من تهاوي إيرادات السياحة وزيادة البطالة والفقر وتأزيم الوضع المالي للدولة المحتلة.

نتنياهو بحاجة إلى دعم قوي في الانتخابات، خاصة أنه يخوضها وهو مثقل بملفات فساد ورشى وملاحقات قضائية استثمرها خصومه في حملاتهم الانتخابية ضده، وبالتالي جاء الإعلان عن تأسيس الصندوق الضخم في هذا التوقيت لمساندته.

الوزراء والمحافظون في مصر أكبر المستفيدين من زيادة المعاشات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يعتبر الوزراء والمحافظون ونوابهم في مصر أكبر المستفيدين من قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي زيادة المعاشات بنسبة 13 في المائة لنحو 10 ملايين و500 ألف مواطن، اعتباراً من أول يوليو/ تموز المقبل، بكلفة إجمالية تبلغ 31 مليار جنيه. وكانت نسبة الزيادة السنوية 14 في المائة في العام المالي الحالي، و15 في المائة في العام المالي السابق.

ويبلغ الحد الأدنى للمعاشات في مصر 900 جنيه شهرياً فقط، وهو المبلغ الذي سيصل إلى 1015 جنيهاً بعد إقرار الزيادة، بالتزامن مع بدء العام المالي الجديد، في وقت يرتفع فيه معاش الوزراء والمحافظين ونوابهم من 33 ألفاً و600 جنيه إلى 37 ألفاً و968 جنيهاً.

وبذلك تبلغ الزيادة المرتقبة على معاشات الوزراء والمحافظين ونوابهم في مصر 4 آلاف و368 جنيهاً شهرياً، مقابل زيادة لا تتجاوز 115 جنيهاً لأصحاب الحد الأدنى للمعاش، أي ما يعادل 38 ضعفاً تقريباً، علماً أن للوزراء والمحافظين تشريعا خاصا لا تسري أحكامه على الحد الأقصى المقرر للزيادة في قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، والمحدد بـ1050 جنيهاً لأصحاب المعاشات التي تزيد على 7 آلاف جنيه، حسب تصريحات إعلامية لرئيس الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي اللواء جمال عوض.

وفي يوليو/ تموز 2018، وافق مجلس النواب المصري على تعديل قانون تحديد المعاملة المالية لرئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، ونوابه، وأعضاء الحكومة، والمحافظين، ونوابهم، والهادف إلى أحقية تقاضي الورثة معاش المخاطبين بالقانون، وتفعيل أحكامه بأثر رجعي اعتباراً من 24 إبريل/ نيسان 2018، حتى يشمل الوزراء الراحلين من الحكومة السابقة برئاسة شريف إسماعيل.

ويقضي القانون بتخصيص معاش شهري قيمته 80 في المائة من راتب أو مكافأة المخاطبين بأحكامه في تاريخ انتهاء شغل المنصب، وعدم خضوع تلك المعاشات لأي ضرائب أو رسوم، مع تحمل الخزانة العامة أعباء تطبيق القانون.

كذلك نص على أنه «في حال وفاة صاحب المعاش يكون لذوي الحقوق الحق في تقاضي معاشه، وفقاً للأنصبة الواردة في القوانين المنظمة للتأمينات الاجتماعية والمعاشات، مع الجمع بين المعاش المقرر، وفقاً لأحكام القانون، وأي معاش مقرر بموجب أي قانون آخر».

وظائف

6,8 ملايين مستفيد مباشر
توزيع المال العام الليبي

اكثر من 94 في المائة من سكان ليبيا يتلقون مداخيل من الاموال العامة على شكل رواتب او معاشات تقاعد او منح، وسط تضخم كبير في الكادر الوظيفي

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

أظهرت بيانات وزارة المالية في حكومة الوحدة الوطنية الليبية أن 6,8 ملايين شخص ينتفعون من الأموال العامة على صورة رواتب، أو معاشات ومنح مالية، بما يوازي 94 في المائة من سكان البلاد. ودعت الوزارة إلى ضرورة معالجة الوضع القائم والانتقال إلى دراسة تفصيلية لتأسيس شبكة أمان اجتماعي حقيقية. وأوضح تقرير الوزارة أن المنتفعين من المال العام يتوزعون ما بين 2,3 مليون موظف في القطاع الحكومي، و600 ألف نسمة يتقاضون معاشات الضمان الاجتماعي، و400 ألف نسمة هم أصحاب المعاشات الأساسية لصندوق التضامن الاجتماعي، بالإضافة إلى 3,5 ملايين نسمة أعمارهم أقل من 18 عاماً مستهدفين بمنح الأبناء.

في المقابل، بلغ عدد سكان ليبيا 7,2 ملايين نسمة في نهاية العام الماضي. كذا، أكد التقرير أن عدد الجهات العامة ارتفع من 250 جهة في نهاية العام 2010 إلى 550 جهة حكومية في نهاية عام 2020. وقال المحلل الاقتصادي أبو بكر الهادي الطور، في حديث خاص مع «العربي الجديد»، إن هناك توظيفاً مستمراً في القطاع العام الليبي، حيث تشير إحصائيات العام 2010 إلى أن عدد العاملين في القطاع العام كان 900 ألف شخص، ليرتفع اليوم إلى 2,3 مليون عامل. ولفت إلى ضرورة وضع سياسات تهدف إلى تخفيض عدد العاملين في القطاع الحكومي وصولاً إلى 700 ألف موظف، بالتزامن مع تفعيل القطاع الخاص والمشروعات الصغرى والمتناهية الصغر لتحريك الاقتصاد وتشغيل العمال.

ووفق الطور، فإن الثقافة السائدة لدى مختلف أفراد المجتمع الليبي تحث على الانخراط في العمل الحكومي، ربطاً بسياسات كانت سائدة خلال مرحلة النظام السابق (1969-2011)، في محاربة القطاع الخاص لتنمية القطاع العام. وشرح أن عدداً كبيراً من العمال فقدوا وظائفهم في القطاع الخاص بسبب جائحة كورونا، ما عزّز الاتجاه نحو الوظائف الحكومية. وكان ديوان المحاسبة الليبي قد أشار إلى تضخم الكادر الوظيفي الحكومي مع وجود فائض يقدر بـ259 ألف موظف من ضمنهم موظفو المنطقة الشرقية، ليبلغ عدد العاملين في الجهات والمؤسسات العامة 2,36 مليون نسمة، أو ما يعادل 37 في المائة من سكان ليبيا وفقاً لإحصائيات العام 2019. وبيّن الديوان أن الدولة تصرف شهرياً مبالغ كبيرة على الرواتب، في مقابل معدلات متدنية من الأداء الوظيفي وتراجع في نوعية الخدمات العامة، ما ينعكس سلباً على الاقتصاد الكلي.

كما أن معدل الفقر وصل إلى 42 في المائة، وفق بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية بحكومة الوفاق الوطني. ويبلغ الحد الأدنى للأجور في ليبيا 450 ديناراً، أو ما يوازي 100 دولار. وقال المحلل المالي بشير الأصبيعي لـ«العربي الجديد»، إن مؤشرات وزارة المالية خطيرة جداً، والوضع الاقتصادي يسير نحو المزيد من التضخم في الكادر الوظيفي للبلاد. وحث الأصبيعي على ضرورة وضع سياسات لتقليص عدد الموظفين ومن ثم اتخاذ خطوات ترفع القوة الشرائية للدينار وتحسن الأوضاع المعيشية والخدمات في البلاد. وأضاف «لكن هناك مشكلة، أن حكومة الوحدة الوطنية عمرها قصير جداً، ونحن نحتاج إلى ثورة على الفساد الموجود في الدولة». وتغيب عن ليبيا الإحصائيات الدقيقة حول الوضع الاقتصادي منذ عام 2011، بسبب ضعف دور المؤسسات الحكومية، والفوضى الأمنية، فيما تفاقم الغلاء والجوع وارتفعت تكاليف معيشة الأسرة الليبية على ثماني سلع أساسية، ولا تتوافر للمواطنين الخدمات اللائقة، من كهرباء وماء وهاتف وغاز، مع استمرار اصطفاف الطوابير أمام المصارف التجارية للحصول على سيولة.

وحصلت الحكومة الجديدة برئاسة عبد الحميد دبيبة قبل أيام على الثقة من قبل مجلس النواب؛ ومن أهدافها تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، وتضمين مخرجات الملتقى السياسي في جنيف في الإعلان الدستوري وإنهاء الانقسام السياسي الذي بدأ عام 2014. ويأمل المسؤولون بأن تساهم حكومة الوحدة الوطنية في حلحلة الأمور المعيشية وتحسين الوضع الاقتصادي، بعد مرور عشر سنوات عجاف على الليبيين تخللتها اضطرابات سياسية وأمنية.

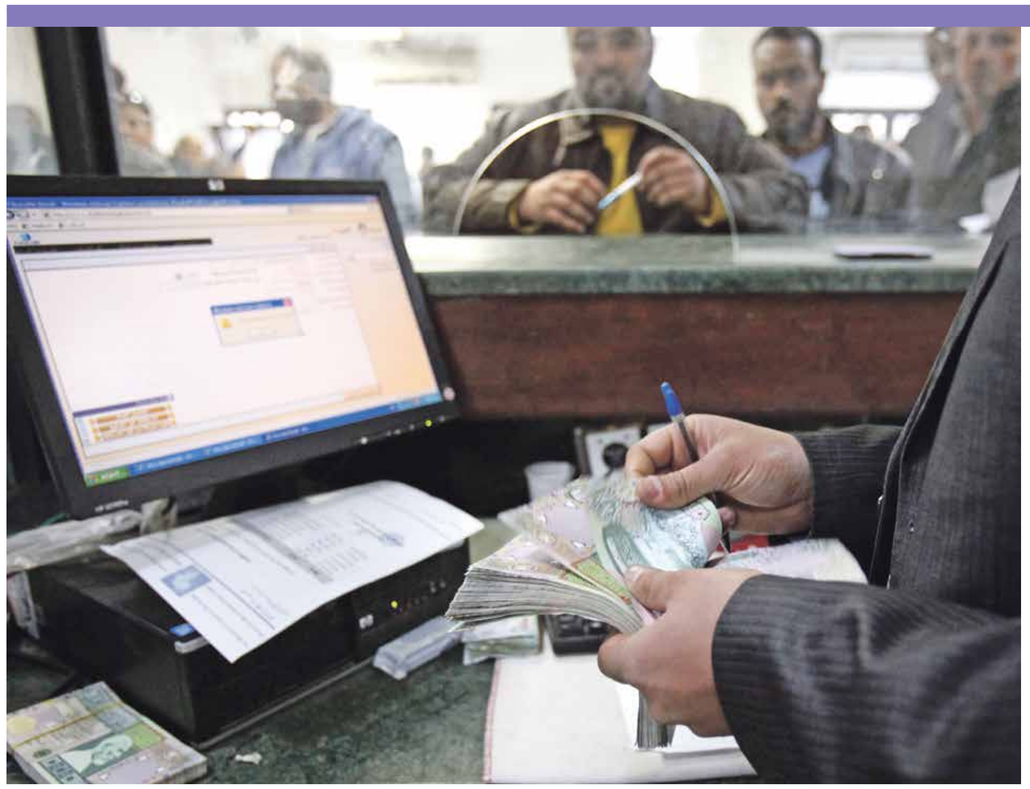
مطالب بدعم القطاع الخاص وتحريك الأسواق (محمود تركية/ فرانس برس)

128
ألف باحث عن العمل في ليبيا، خلال النصف الأول من العام الحالي، بمعدل زيادة يبلغ 62,6 ألف باحث، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، وذلك وفق تقرير حديث صادر عن وزارة العمل في حكومة الوفاق الوطني الليبية.

غذاء

الجفاف والجراد يهددان الصومال بالمجاعة

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

يضرب الجفاف عدة أقاليم في وسط الصومال وجنوبه، بسبب تأخر الموسم المطري، إلى جانب مخاوف من نضوب مياه نهر شبيلي، الذي يمر بأقاليم عدة ويغذي الأراضي الزراعية، ما يهدد بتوقف الإنتاج في البلاد، هذا فضلاً عن الجراد الصحراوي الذي أتلف المراعي والمزارع في إقليم شبيلي السفلى، ما دفع مئات الأسر إلى الفرار نحو المدن بحثاً عن المياه النظيفة والمواد الغذائية.

وحذرت الحكومة الصومالية ومنظمات دولية، خاصة منظمة الأغذية والزراعة (فاو)، من حدوث أزمة إنسانية جديدة في الصومال، إذا توسعت أزمة الجفاف وشملت أقاليم بونتلاند وصوماليلاند، وهو ما يجعل البلاد في أتون مجاعة جديدة، إلى جانب وباء كورونا الذي يشل الاقتصاد الصومالي ويهدد حياة الكثيرين بسبب نقص الأوكسجين وغياب الرعاية الصحية الشاملة في البلاد منذ عقود.

وقال نائب رئيس إقليم جوبالاند الفيدرالي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن الجفاف يشمل المناطق والبلدات التي تقع تحت مدن بارطيري وعيل واق وجريهاري، حيث توفي حتى الآن في تلك المناطق 11 شخصاً، من بينهم أطفال، نتيجة الجوع والظما. ولفت إلى أن الجهود الإنسانية لا ترقى إلى المستوى المطلوب، مناشداً الهيئات والمنظمات والمحسنين توفير إغاثة عاجلة للصوماليين الذين يواجهون أزمة نقص الغذاء في إقليم جدو، جنوب البلاد. وقالت وزيرة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث خديجة محمد ديريه، في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير المالية الصومالي عبد الرحمن دعالي بيلي، الأحد الماضي: «إن نحو 2,5 مليون صومالي يواجهون شحاً في المياه، ونقصاً في المواد الغذائية، بسبب الجفاف». وأرسلت الوزيرة نداءً عاجلاً إلى الدول العربية والإسلامية والأمم المتحدة والمنظمات العاملة في مجال الغوث من أجل توفير دعم عاجل للمتضررين. ولفتت ديريه إلى أن مشكلة الجفاف الحالية ستزيد من معاناة نحو 5,9 ملايين صومالي، يحتاجون إلى توفير دعم إغاثي بسبب التغير المناخي في البلاد. ووصلت مئات الأسر النازحة إلى مخيم الهداية، خارج العاصمة مقديشو، لكن ذلك لم يغير من معاناتها شيئاً، حيث يعاني النازحون من شح في المياه والمواد الغذائية. وقال عمر آدم (77 عاماً)، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه نزح من بلدة كونتواري، على بعد نحو 130 كيلومتراً جنوب مقديشو، بعدما أهلك الجراد مزرعته، وإنه فرّ من بلدته بسبب الجفاف والجراد، ويعيش اليوم في مخيم بدائي لا تتوافر فيه أدنى مستلزمات الحياة الضرورية. وأكد آدم أن الجفاف فرق شمل عائلته، حيث يعيش وحده في مخيم جديد، بينما لجأت أسرته إلى مخيم آخر بحثاً عن المياه والطعام. أما دودای حسن، فتحاول عبثاً بناء كوخ متهالك مكون من أغصان الأشجار وبعض القطع البلاستيكية وأغطية ملابس بالية، من أجل حماية أطفالها من حرارة الشمس، وقالت لـ«العربي الجديد»، إنها فرت مع أولادها الأربعة بعدما أتى الجفاف على قريتها بإقليم شبيلي السفلي. وأشارت دودای إلى أنها فارغة اليدين، ولا تستطيع توفير الطعام لأطفالها الأربعة، وشرحت أنهم أيتام، وأصبحت معيلتهم الوحيدة، «ولا أملك لهم شيئاً». تطالب المنظمات الإغاثية بتوفير دعم عاجل لنا».

وبحسب تقديرات رسمية، فإن نحو 1,5 مليون نازح يعيشون خارج العاصمة مقديشو ويواجهون أزمات إنسانية منذ عام 2011. ولفتت مصادر إلى أن الحكومات الصومالية المتعاقبة لم تتمكن من تأمين مساعدة لهذه الفئات، فيما عددهم اليوم مرشح للازدياد في ظل أزمة الجفاف التي تجتاح المدن والقرى، ما سيزيد الأوضاع الإنسانية في البلاد سوءاً ما لم يتحرك العالم لنجدة هؤلاء المتضررين من الجفاف والجراد ووباء كورونا.

طاقة

روسيا تستحوذ على الثروات السورية

ريان محمد

تتوسع السيطرة الروسية على الثروات السورية، مع تمدد شركاتها الاستثمارية في أهم القطاعات الاقتصادية، آخرها كان عبر مصادقة وزارة النفط والثروة المعدنية على عقد مع شركة «كابيتال» محدودة المسؤولية الروسية للتنقيب عن النفط في البلوك البحري رقم واحد مقابل ساحل محافظة طرطوس، الممتد على مساحة 2250 كيلومتراً مربعاً تصل إلى الحدود البحرية الجنوبية السورية اللبنانية.

وأفادت صحيفة «الثورة» التابعة للنظام، بأن العقد يعطي الشركة الروسية حقوقاً حصرية في التنقيب عن البترول وتنميته، وينقسم على مرحلتين، الأولى فترة استكشاف مدتها 48 شهرا (4 سنوات)، ويمكن تمديدها لـ36 شهرا إضافية (3 سنوات)، والفترة الثانية هي مرحلة التنمية ومدتها 25 عاماً قابلة للتمديد خمس سنوات إضافية، لتصل مدة العقد الكاملة إلى 37 عاماً.

ويعتبر العقد الموقع هو الثاني بعد توقيع عقد الاستكشاف في البلوك رقم 2 مع شركة «إيست مید عمريت»، والممتد من شمال طرطوس إلى جنوب بانياس في عام 2013 بكلفة تبلغ 100 مليون دولار، وبتمويل من روسيا.

وتشير المصادر إلى أنه في حال تم اكتشاف النفط أو الغاز بكميات تجارية، تستثمر موسكو النفقات من الإنتاج. وصادق «مجلس الشعب السوري»، في نهاية 2019 أيضاً، على ثلاثة عقود موقعة بين «وزارة النفط والثروة المعدنية» وشركتي «ميركوري» و«فيلدا» الروسيتين، للتنقيب عن النفط في عدة مناطق برية ضمن سورية.

وتستثمر روسيا حالياً معامل «الشركة العامة للأسمدة» في حمص لمدة 40 عاماً بقيمة 200 مليون دولار، إضافة إلى مرفأ طرطوس لمدة 49 عاماً بقيمة 500 مليون دولار، بموجب عقود صادق عليها النظام.

يشار إلى أن سورية تعاني من نقص في إنتاج النفط، حيث تراجع من 380 ألف برميل يومياً قبل عام 2011 إلى أقل من 24 ألف برميل حالياً. وخرجت غالبية آبار النفط من الخدمة من جراء الصراعات والحرب الأهلية.

أخبار العرب

النفط يدعم ميزانيات الخليج

قال معهد التمويل الدولي، الخميس، إن الانتعاش الأخير في أسعار النفط يقلل من الضرورة الملحة للإصلاحات المالية في دول الخليج، التي تأثرت اقتصاداتها بشدة خلال العام الماضي بضغط جائحة كورونا وانخفاض الأسعار.

وأضاف المعهد في تقرير، أن عجز ميزانيات دول المنطقة في الناتج المحلي الإجمالي في 2020، سينخفض من 9,1 في المائة إلى 1,2 في المائة العام الحالي. وذكر التقرير أن إجراءات الاحتواء السريع لوباء كورونا، ساعدت جنبا إلى جنب مع السكان الشباب، في إبقاء معدلات الإصابة والوفاة منخفضة.

وتوقع المعهد انتعاشا اقتصاديا متواضعا في 2021، مدعوما بارتفاع أسعار النفط، مع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بمعدل 3,1 في المائة، قياسا على انكماش بنسبة 4,1 في المائة العام الماضي. وأفاد بأنه يحافظ على توقعاته الحذرة ببلوغ أسعار النفط مستوى 60 دولاراً للبرميل خلال العام الحالي، أي أعلى 40 في المائة من 2020.

قروض صناعية في السعودية

قال صندوق التنمية الصناعية السعودي في بيان، الخميس، إنه قدم 212 قرضاً بقيمة 4,5 مليارات دولار لشركات العام الماضي، معظمها شركات صغيرة.

وقُدمت القروض إلى مشاريع في مجالات مثل الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية، وحصلت مصانع صغيرة ومتوسطة على 84 في المائة من التمويل.

هبوط أرباح «موانئ دبي»

أعلنت شركة «موانئ دبي» العالمية، مشغلة الموانئ ومقرها في دبي، الخميس، عن انخفاض أرباحها بنسبة 29 في المائة في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، محققة 846 مليون دولار. وأكدت الشركة، التي سحبت أسهمها من البورصة وعادت إلى ملكية الدولة بشكل كامل في يونيو/ حزيران الماضي، أنها كانت قد سجلت إيرادات بلغت 7,68 مليارات دولار، وأرباحاً بقيمة 1,19 مليار دولار في عام 2019.

تقارير عربية

عمران

الأنبار: أخطر مناطق العراق تجذب المستثمرين

بغداد ـ **محمود جبار**

كانت من أخطر المناطق العراقية وأكثرها سخونة حتى سنوات قريبة، وها هي الأنبار اليوم تجذب المستثمرين والعمال، وتحاول ترميم اقتصادها المنكوب. تقف عوامل عديدة وراء هذا التحول. الاستقرار الأمني كان المساهم الأكثر فاعلية في انتقال هذه المحافظة الواقعة غربي العراق إلى منطقة جاذبة للعمل والمشاريع.

تعد الأنبار من ضمن المنطقة التي وقعت تحت سيطرة تنظيم «داعش» في العراق بين صيف 2014 وحتى نهاية 2017. شهدت نتيجة لذلك تراجعاً في الخدمات وخراباً كبيراً طاول جميع مرافقها وبناها التحتية وأغلب أحيائها السكنية والقرى.

وبعد أكثر من ثلاث سنوات على تحريرها، تحولت الأنبار إلى نقطة جذب مهمة للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والباحثين عن العمل من العراقيين، فضلاً عن إقبال كبير من قبل شركات عربية وأجنبية للحصول على حصة من مشاريع إعادة الإعمار. إذ «ينشط مندوبو شركات محلية وأجنبية في الأنبار سعياً لنيل فرصة استثمارية، وهو دليل على مستقبل واعد بالنسبة لهذه المدينة»، وفق ما يقول علي محيي الدين زاده، وهو مندوب لشركة تركية تعمل في مجال الإعمار. زاده، الذي تسعى شركته لاتفاق حول إنشاء مشروع سكني حديث في الأنبار، أوضح لـ«العربي الجديد»، أن شركتين تركيتين سبقتا شركته إلى الأنبار في مجال الإعمار وقطاع الإسكان، مبيناً أن «المحافظة فيها فرص استثمار كبيرة، ويمكن القول إن أهلها يرغبون بدء إعمارها والدخول في حقبة جديدة تختلف عن المرحلة السابقة الغارقة بتفاصيل الحرب والهشاشة الأمنية، وهو ما يفتح المجال لعدد كبير من الشركات لاستهداف هذه المحافظة بمشاريع مختلفة».

> حركة عمرانية واستثمارية واسعة تجذب الشركات العالمية

إذ في فبراير/ شباط الماضي، أعلنت إدارة المحافظة عن مشروع مطار الأنبار الدولي، مؤكدة أن شركة أميركية انتهت من التصاميم الخاصة بالمطار الذي سيبنى على مساحة تصل إلى 300 دونم، ويخصص جزء منه للشحن الجوي، بحيث يستقبل مليون طن سنوياً في المرحلة الأولى، وما زالت إدارة المحافظة تبحث مع مستثمرين بشأن الاتفاق على إنشاء المطار ومدة الاستثمار التي ستمنحها للجهات المنفذة.

لكن المحافظ علي فرحان الدليمي قال، في وقت سابق، إن المباحثات حول المطار وصلت إلى مرحلة متقدمة. ويتوقع أن يكون للمطار بعد تجاري مهم بسبب إمكانية خدمته محافظتي صلاح الدين ونينوى فضلاً عن قربه من الأردن والسعودية.

وكذلك يتم إنشاء مدينة إدارية وأخرى سكنية ومنتجع سياحي فازت به شركة كورية جاءت إلى العراق أخيراً، فيما يستعد مسؤولون في وزارة النفط لفتح باب الاستثمار في حقل عكاز الغازي، غرب المحافظة، أمام الشركات الأجنبية، بعد فشل المفاوضات لاستئناف شركة كوكاز عملها في الحقل، بعدما انسحبت من المشروع عام 2014 عقب اجتياح تنظيم داعش للأنبار.

وقال الخبير الاقتصادي طه المعيني إن المحافظة لا تمتلك أي مقومات مالية، فالموازنة الاتحادية لا تخصص لها ما يكفي لإنشاء مشروع واحد، لكن إدارة المحافظة تعتمد على جذب الاستثمار ومنح تسهيلات للمستثمرين، ومفتاح كل ذلك الأمن، لذلك هناك نجاح يساعد فيه توفر اليد العاملة ورخص المواد وسرعة الإنجاز في الكثير من المشاريع. وأضاف المعيني، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أن واردات المنافذ الحدودية البرية بإمكانها توفير مبالغ مهمة للمحافظة، خاصة بعد إعادة افتتاح منفذ النخيب مع السعودية من جهة الأنبار.

وأشار إلى أن «عمل المنافذ الحدودية البرية بشكل مستمر سبب مباشر لإنعاش اقتصاد المحافظة، حيث وفرت فرص عمل كبيرة وانعشت المناطق الواقعة على الطرق الدولية المؤدية إلى المنافذ الحدودية والمنشآت العاملة عليها، من مطاعم وأسواق ومصالح عديدة، منها المرتبطة بصيانة السيارات وغيرها. كما تمتلك المحافظة وفرة في عدد كبير من المعادن الثمينة التي ترغب كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجالات التعدين والصناعات بالاستثمار فيها».

بدوره، أكد حسن الدليمي، وهو صاحب مكتب لتجارة العقارات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن هناك حركة اقتصادية داخل الأنبار تتعلق بـ«مشاريع سكنية وصناعية وبنى تحتية، وأخذت المشاريع تنفذ في مناطق صحراوية بعيدة عن مركز المدينة»، مبيناً أن هذه المشاريع «رفعت أسعار العقارات في مناطق صحراوية لم تكن ذات قيمة». وأضاف: «وراء هذا النمو يقف ارتفاع نسبة الأمان وحاجة المحافظة لهذه المشاريع»، لافتاً إلى أن المحافظة تشهد مشاريع عملاقة، منها مشروع المطار ومشروع المدينة الرياضية.

وأوضح أن أسعار الأراضي السكنية التي كانت تراوح بين عشرة ملايين وخمسة عشر مليون دينار (بين 6800 و10 آلاف دولار)، ارتفعت خلال عام واحد أكثر من الضعف، «كذا نشهد ارتفاعاً في الطلب على قطع الأراضي الزراعية وقطع الأراضي السكنية ذات المساحات الكبيرة التي تصل إلى أكثر من ألف متر مربع».

وتسببت الحركة العمرانية في محافظة الأنبار بتوفير فرص عمل، ما جعلها قبلة للعاطلين والباحثين عن عمل من محافظات أخرى، وفق ما قال صالح هلال، الذي فضل القدوم إلى الأنبار على البقاء في العاصمة بغداد، مفيداً في حديثه لـ«العربي الجديد»، بأن «بغداد مزدحمة بالباحثين عن العمل من محافظات مختلفة، خاصة مع تفشي البطالة كثيراً خلال الأعوام الأخيرة».

وبحسب التقارير الرسمية، تبلغ نسبة البطالة في البلاد أكثر من 20 في المائة، لكنها ارتفعت إلى أكثر من 40 في المائة بسبب تداعيات فيروس كورونا.

هلال، وهو من سكان البصرة، أبعد مدينة في جنوبي العراق، لفت إلى أنه يمارس مهنته التي يتقنها في التمديدات الصحية، مشيراً إلى أنه يسكن في مقر العمل رفقة مجموعة من العمال الذين قدموا من عدة محافظات.

أما زميله ناظم جمعة، الذي يعمل في مجال الحدادة بأحد المشاريع، فهو من سكان محافظة بابل، وقال لـ«العربي الجديد»، إنه يفكر في اصطحاب أسرته للاستقرار في الأنبار، وأضاف «أجد هنا استقراراً في العمل، وعدد المشاريع في ازدياد والأجور جيدة، وهو ما افتقده في محافظتي».

تجذب الأنبار الكثير من العمال من محافظات أخرى (صباح آرار/ فرانس برس)

أسواق مال

توقع مصرف الاحتياط الفيدرالي الأميركي، في أعقاب اجتماعاته مساء الأربعاء، نمو الاقتصاد بنسبة 6,5% خلال العام الجاري ومحدوث تطورات إيجابية على العديد من المؤشرات الهامة في البلاد، مثل زيادة التوظيف وانخفاض معدل البطالة

الفيدرالي متفائل

توقعات نمو الاقتصاد الأميركي بـ6,5% وتراجع البطالة وزيادة التضخم

واشنطن ـ **شريف عثمان**

على الرغم من إعلانه تحسن أوضاع الاقتصاد الأميركي، في ما يخص النشاط الاقتصادي ومعدلات التوظيف، أبقى مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) معدلات الفائدة عند مستوياتها الصفرية، مشيراً إلى تأجيل رفعها لحين استقرار معدل التضخم فوق 2% لبعض الوقت، والعودة إلى مستويات التوظيف القصوى التي سادت قبيل ظهور فيروس كوفيد - 19 في الولايات المتحدة.

وبعد أن كانت توقعاته قبيل نهاية العام الماضي تشير إلى نمو الاقتصاد بنحو 4,2%، أظهرت البيانات الصادرة عن لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية، المسؤولة عن السياسة النقدية الأميركية، توقعها تحقيق الاقتصاد الأميركي معدل نمو في حدود 6,5% خلال العام الجاري، 2021، قبل أن تعود معدلات النمو إلى مستوياتها الطبيعية، لتراوح بين 2,2% - 3,3% في السنوات التالية. وفي ختام اجتماعات البنك المركزي التي تمت على مدار يومين، لم تقتصر التوقعات المتفائلة على معدل نمو الاقتصاد، حيث ظهرت تطورات إيجابية على العديد من المؤشرات الهامة، لتظهر بيانات اللجنة توقعها انخفاض معدل البطالة من مستواه الحالي الذي يزيد عن 6,2% إلى أقل من 4,5%، تزامناً مع الانتعاش الاقتصادي المتوقع تحقيقه هذا العام.

وتسببت توقعات اللجنة، وبيان البنك الذي تم إصداره عقب انتهاء الاجتماعات، في ارتفاع أسعار الأسهم الأميركية، وانخفاض العائد على سندات الخزانة لمدة 10 سنوات، لينهي مؤشر داو جونز الصناعي تعاملات أمس فوق مستوى 33 ألف نقطة لأول مرة في تاريخه الممتد لأكثر من 138 عاماً، محققاً مكاسب بنسبة 0,6%، ويرتفع مؤشر اس اند بي 500 بنسبة 0,3%، ويضيف مؤشر ناسداك نسبة 0,4% إلى قيمته، رغم أن الساعات الأولى لتداول أسهمه غلبت عليها الخسائر.

وبعدما سخر جهوده لرفع معدل التضخم في البلاد، باعتباره أمراً ضرورياً للخروج من حالة الركود الحالية، توقع البنك المركزي، يوم الأربعاء، وصول معدل التضخم إلى 2,2% بنهاية العام الحالي، متجاوزاً مستواه المستهدف، والمقدر بـ2%، والذي وضعه البنك لنفسه في أعقاب الأزمة المالية العالمية في 2008 – 2009. وقال رئيسه جيروي باول، في لقاء مع قناة «سي أن بي سي» الإقتصادية، إن الفترة القادمة ستشهد «ارتفاعاً مؤقتاً في الأسعار»، مؤكداً أنه لن يكون كافياً لتغيير سياسة البنك الحالية، والتوجه نحو رفع معدلات الفائدة.

ومع بدء ملاحظة معدلات التضخم المرتفعة في الولايات المتحدة، وهو ما عبر عنه جيم كريمر، مقدم برنامج «مال مجنون – Mad Money» الشهير على قناة «سي أن بي سي»، بقوله «انظر حولك في كل مكان ترى التضخم في أسعار النحاس والألومنيوم والصلب والنفط»، زاد عدد أعضاء لجنة السياسة النقدية الفيدرالية الذين يرون ضرورة للبدء في رفع معدلات الفائدة الأميركية بحلول العام المقبل من عضو واحد إلى أربعة أعضاء من أصل 18 عضواً تشملهم اللجنة، كما وصل عدد من يرون ضرورة رفع الفائدة في 2023 إلى سبعة أعضاء بعد أن كانوا خمسة فقط قبيل نهاية العام الماضي. لكن بيان البنك الفيدرالي بعد انتهاء الاجتماعات أشار إلى تفضيله استمرار المعدل المنخفض لحين الوصول إلى ما يستهدفه من معدلات توظيف وتضخم، وهو ما ترجمته أسواق السندات باعتباره قراراً بعدم رفع معدلات الفائدة قبل العام 2023. وتزامن اليوم الثاني والأخير من اجتماعات مجلس الاحتياط الفيدرالي مع بدء وصول المساعدات النقدية المباشرة، التي تم إقرارها ضمن حزمة لإنعاش الاقتصاد ومساعدة الأميركيين تقدر قيمتها بـ1,9 تريليون دولار، إلى الحسابات المصرفية للأميركيين، بعد إصدار 90 مليون شيك، بواقع 1400 دولار لكل مواطن، الأمر الذي توقع محللون أن يدعم ارتفاع معدل التضخم ويخدم أهداف الفيدرالي. وفي الوقت نفسه، أكد البنك أن «لديه من الأدوات ما يمكنه من التعامل مع التضخم لمنع خروجه عن السيطرة».

وعلى نحو متصل، وتفهماً من الإدارة الأميركية للظروف الصعبة التي خلفها الوباء القاتل، وأوامر الإغلاق التي استهدفت الحد من انتشاره في الأراضي الأميركية، قررت وزارة الخزانة تأجيل الموعد النهائي المحدد لتقديم المواطنين إقراراتهم الضريبية إلى 17 مايو/ أيار بدلاً من موعده المعتاد في منتصف إبريل/ نيسان من كل عام.

وقال تشاك رتيج، المدير المسؤول بمصلحة الضرائب، في بيان: «لا يزال الوقت الحالي عصيباً على الكثير من الأشخاص، وتريد المصلحة مواصلة بذل كل ما في وسعها لمساعدة دافعي الضرائب على التغلب على الظروف غير العادية المتعلقة بالوباء، مع الالتزام بما تضطلع به من مسؤوليات هامة».

وصدق بيل باسريل، رئيس لجنة الطرق والوسائل بمجلس النواب الأميركي، على ما قاله مسؤول مصلحة الضرائب، مؤكداً أن «تمديد الموعد النهائي لتقديم الإقرارات الضريبية كان ضرورياً للغاية لمنح الأميركيين بعض المرونة التي يحتاجونها في وقت لزمة غير مسبوقة». وأضاف «في ظل ضغط وتوتر كبيرين، يجب أن يكون لدافعي الضرائب الأميركيين ومُعدّي الضرائب مزيد من الوقت لتقديم الإقرارات الضريبية».

وتسبب مشروع قانون للإغاثة من فيروس كوفيد – 19 وقعه الرئيس المنتخب حديثاً جو بايدن، الشهر الحالي، في منتصف ما يعرف باسم «موسم الضرائب»، في إحداث العديد من التغييرات التي أضافت إلى تعقيدات عام استثنائي بالنسبة للكثيرين. ومنح القانون الجديد إعفاءات ضريبية إضافية للآباء، كما منح بعض الامتيازات الأخرى، وذلك ضمن جهود الإدارة الحالية لتخفيف الأعباء المعيشية على الأميركيين.

رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي جيروم باول يبدي تفاؤله حول الانتعاش الاقتصادي (Getty)

ارتفاع الأسهم الأميركية وتراجع العائد على السندات بعد اجتماع الفيدرالي

ارتفاع سعر الدولار

ارتفع سعر صرف الدولار من أدنى مستوى في أسبوعين بعد بيانات مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي مساء الأربعاء، التي أكدت النمو القوي المتوقع للاقتصاد الأميركي. وارتفع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل سلة من العملات، بما يصل الى 0,4 بالمائة إلى 91,671، من أدنى مستوى عند 91,300 خلال الأسبوع. ومن المتوقع أن يدعم الانتعاش الأميركي المؤشرات الأجنبية للأصول الدولارية خلال الأشهر المقبلة.

رهان استثماري على 4 سلع بينها النفط والغاز

يراهن المستثمرون على 4 سلع للارتفاع بمستويات قياسية في 2021 هي النفط والغاز والنحاس والليثيوم

لندن ـ **موسى مهدي**

بينما يتجه العالم للخروج من جائحة كورونا خلال العام الجاري يراهن المستثمرون على 4 سلع رئيسية لتحقيق انتعاش قياسي. فقد توقع محلل «وول ستريت»، أن يشهد العالم دورة انتعاش غير مسبوقة في أسعار السلع خلال الشهور المقبلة وأن تتمكن أربع سلع من تحقيق ارتفاعات قياسية تقارب مستوياتها في سنوات الازدهار الاقتصادي العالمي. وهذه السلع هي النفط والغاز الطبيعي والنحاس ومعدن الليثيوم.

ووفق توقعات مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي، فإن الانتعاش في أسعار هذه السلع سيماثل ما حدث في بداية العقد الثاني الماضي.

وحسب مؤشرات سوق المال الأميركي التي تنشرها وكالة بلومبيرغ، ارتفع مؤشر أسعار أسهم السلع في سوق «وول ستريت» بنسبة 11% منذ بداية العام وحتى منتصف الشهر الجاري، كما ارتفعت بنسبة 40% منذ شهر مارس/ آذار الماضي.

على صعيد النفط، تراوحت التوقعات حالياً بارتفاع سعر خام القياس برنت بين 80 دولارا و100 دولار. ويرى محللون أن أسعار النفط والغاز الطبيعي ربما تصل إلى مستوياته في العام 2014. في هذا الشأن، قال محلل الطاقة بشركة « بايبر ساندلر» في تعليقات لقناة « سي أن بي سي»، إن أسعار النفط ربما ترتفع إلى أعلى من 100 دولار للبرميل في فترة تراوح بين 6 و12 شهراً.

وعلل ذلك بالنمو الاقتصادي القوي في الاقتصادات الكبرى المستهلكة للنفط، وتوجه دول « أوبك+» لعدم زيادة المعروض النفطي حتى أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

في ذات الصدد، قالت مالكة شركة « لافار تانغلر» الأميركية، نانسي تانغلر، إن أسعار النفط ربما سترتفع إلى 80 دولاراً للبرميل في الصيف المقبل. ويلاحظ أن أسهم شركات النفط تواصل ارتفاعها المستمر في سوق المال الأميركي. وكان مصرف «جي بي مورغان» قد أوصى زبائنه بشراء أسهم كل من شركة شيفرون وأكسون موبيل. وأشار المصرف الأميركي في توصيته، إلى أن الشركات النفطية خفضت كلف التشغيل خلال العام الماضي، بينما ارتفعت أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام إلى مستويات تفوق توقعات المحللين. ويعني ذلك أن هذه الشركات ستتمتع بسيولة ضخمة لدى حساب سعر كلفة استخراج البرميل لديها والسعر الجاري حالياً.

ويعتقد محللون أن الشركات النفطية ربما تعود خلال العام الجاري لتحقيق ربحية في مستوى الربحية التي حققتها قبل جائحة كورونا. ويلاحظ أن عودة الدولار للارتفاع لم تؤثر حتى الآن على أسعار النفط، كما أن دورة انتعاش إنتاج النفط الصخري تتأثر خلافاً لما كان يحدث بدوات الانتعاش السابقة. وفي ذات الصعيد، يرى مدير الخيارات المستقبلية بشركة «سمبلر تريدنغ» الأميركية، دانيال شابي، أن أسعار أسهم الشركات النفطية لن ترتفع فحسب، ولكنها ستكون الخيار الأفضل لدى المستثمرين للتحوط ضد التضخم.

طلب قوي على الغاز الطبيعي المسال وتناقص في المخزونات

على صعيد أسعار الغاز الطبيعي التي عادة ما ترتفع فوق معدلات ارتفاع أسعار النفط بسبب توجه حكومات الاقتصادات الكبرى نحو الطاقة النظيفة، لاحظت وكالة فيتش الأميركية للتصنيف الائتماني في تقرير يوم الأربعاء، ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال في آسيا في وقت تواجه فيه العديد من مشروعات الغاز المسال والناقلات صعوبات لوجستية.

كما لاحظت فيتش كذلك تراجع مخزونات الغاز الطبيعي في أوروبا إلى نسبة 34% مقارنة بمستوياتها البالغة 60% في بداية مارس/ آذار الجاري، وهو ما يعني أن مستوى السحب من مخزونات الغاز الطبيعي في أوروبا يتسارع.

من جانبها ترى نشرة « ناتشرال غاز إنتيليجنس» الأميركية، أن الطلب الآسيوي القوي على الغاز المسال يدعم ارتفاع الأسعار فوق مستوياتها الحالية، وفي ذات الصدد يقدر محلل الطاقة بشركة « أينرجي آسبكت» الأميركية، جيمس واديل، تراجع مخزونات الغاز العالمية بنحو 24 مليار متر مكعب بنهاية شهر مارس/ آذار. ويعتقد المحلل واديل، في تعليقات لنشرة ناتشرال غاز إنتيليجنس» أن جائحة كورونا رفعت مخزونات الدول خلال العام الماضي بسبب الإغلاق الاقتصادي الذي أدى إلى ضعف الاستخدام. وكانت أسعار الغاز الطبيعي قد ارتفعت إلى أكثر من 17 دولاراً لمليون وحدة طاقة حرارية بريطانية في شهر يناير/ كانون الثاني. ولكن عادة ما تشهد الأسعار تصحيحاً بسيطاً بعد نهاية فترة الشتاء.

قطر تواصل السيطرة على سوق الغاز المسال في العالم (Getty)

بكين تدعو أميركا لوقف ملاحقة شركاتها

بينما تخطط بكين لعقد لقاء بين الرئيسين الأميركي جو بايدن والصيني شي جين بينغ في إبريل/ نيسان المقبل، دعت الحكومة الصينية واشنطن أمس الخميس، للتخلي عن جهودها المبذولة لطرد ثلاث شركات هواتف صينية حكومية من الولايات المتحدة. وتواجه شركات الهواتف والتقنية الصينية احتجاجات شعبية في العديد من الدول الأوروبية في الوقت الراهن، والتي تشكل مواجهة جديدة بين البلدين بشأن قضيتي التكنولوجيا والأمن. وصوتت لجنة الاتصالات الفيدرالية يوم الأربعاء على بدء إلغاء تراخيص هذه الشركات التي تعمل بها في الولايات المتحدة، حسب وكالة «أسوشيتد برس»، وقالت إن هذه الشركات تشكل مخاطر أمنية بسبب سيطرة حكومة بيجين الشيوعية عليها. واتهمت وزارة الخارجية الصينية وأشنطن بإساءة استخدام الشكاوى الأمنية لإيذاء المنافسين التجاريين الصينيين. وقال تشاو ليجيان، المتحدث باسم الخارجية الصينية، إنه يتعين على الولايات المتحدة «وقف الممارسة الخاطئة المتمثلة في تعميم مفهوم الأمن القومي، وتسييس القضايا الاقتصادية، والتوقف عن إساءة استخدام سلطة الدولة لقمع الشركات الصينية بشكل غير معقول». ويأتي هذا القرار ضمن الصراع الأميركي الصيني المتصاعد حول الخطط الصناعية للحزب الشيوعي الحاكم، والوصول إلى التكنولوجيا الأميركية، والاتهامات بهجمات سيبرانية، وسرقة أسرار العمل. من جانبه، قال الرئيس الأميركي جو بايدن، إنه يريد علاقات أفضل مع بكين، لكنه لم يشر إلى أنه سيتراجع عن العقوبات التي فرضها سلفه دونالد ترامب، والتي تحد من وصول الصين إلى التكنولوجيا والأسواق المالية الأميركية.

مظاهرات ضد شركة هواوي الصينية في فرنسا (Getty)

جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه مبعوثون أميركيون وصينيون يتوجهون إلى الأسكا، لحضور أرفع اجتماع مباشر بين الجانبين منذ تولي بايدن منصبه في يناير/ كانون الثاني الماضي. وقال تشاو إن بكين «ستتخذ الإجراءات اللازمة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للشركات الصينية»، بدون الخوض في تفاصيل. كما أصدر المسؤولون تحذيرات مماثلة في الماضي، لكن تلك التحذيرات لم تسفر عن أي إجراء. ويستهدف الإجراء الحديث شركة «تشاينا يونيكوم أمبريكاز»، وهي وحدة تابعة لشركة «تشاينا يونيكوم» المحدودة، و«شركة كوم نت»، وهي وحدة تابعة لشبكات «باسيفيك نيت وورك»، وهي تتبع خدمة الصوت والبيانات الدولية. وقال بريندان كار، مفوض الاتصالات الفيدرالية، في بيان إن الشركات تلقت أوامر بتوضيح ملكيتها وعملياتها، و«فشلت في معالجة التهديدات الخطيرة للأمن القومي التي تشكلها عملياتها المستمرة في الولايات المتحدة». وأضاف كار أن مسؤولي الأمن القومي «ينصحون بأن خطوات هذه الشبكات تظل عرضة للاستغلال، والتأثير، والسيطرة من قبل الحكومة الصينية». وذكر أن بعض شركات الاتصالات الصينية تعمل في الولايات المتحدة منذ عقود، و«قد تطورت التهديدات الأمنية بشكل كبير في السنوات التي تلت ذلك».

(العربي الجديد ـ أسوشييتد برس)

رؤية

حوادث العمل في مصر ... دلالات ومؤشرات

عصام شعبان

تشكل الحوادث التي تطاول العاملين في بيئة العمل مرآة تعكس سمات سوق العمل، من بينها إهمال اشتراطات الصحة والسلامة المهنية، وارتفاع معدلات البطالة، والتي تفرض على جزء من قوة العمل، التي تزداد سنوياً، القبول بأعمال خطرة تفتقد الأمان المهني والصحي والاجتماعي.

كما يشير تكرار حوادث العمل في جانب منه إلى تخلف البنى الاقتصادية، سواء من حيث طبيعة القطاعات النشطة، كأعمال البناء والتشييد، وانخفاض الطلب بالقطاعات الإنتاجية المتطورة وذات الضوابط المؤسسية التي تراعي حداً أدنى من الضوابط والاشتراطات الصحية، غير أن انخفاض الطلب على العمل بشكل عام، يعني التسابق للحصول على فرصة عمل حتى ولو احتوت على مخاطر صحية.

ويزداد الأمر صعوبة لفئات واسعة من العمال الذين لا يملكون مهارات تنافسية، وهؤلاء، ينضمون لأي قطاعات تتصف بالخطورة، ويقبلون ظروف عمل مجحفة في أغلب الأحيان.

وتعتمد العديد من القطاعات الإنتاجية على المجهود البدني، كقطاعات التحجير والبناء والمناجم ومعظم الصناعات التحويلية التي ترتفع فيها نسب الإصابة، وتصنف عالمياً بالأكثر خطورة من حيث إصابات العمل.

وتزداد احتمالات الإصابات في بيئة العمل مع توسع العمالة في القطاعات الخطرة، وغياب الرقابة والمتابعة لاشتراطات الصحة والسلامة المهنية، خاصة في القطاع الخاص، والذي يشمل مؤسسات بعيدة عن الرقابة ويدار بعضها بشكل عشوائي ومتخلف تقنياً.

وأظهرت الحوادث الأخيرة في مصر، ومن بينها حريق مصنعين بمدينة العبور بالقاهرة الكبرى، والذي أسفر عن وفاة أكثر من 20 عاملاً، غير المصابين، قسوة ظروف العمل والمخاطر التي يعاني منها العمال، وسبقت هذه الواقعة حادثة سقوط منجم أسوان، جنوب البلاد، والتي تسببت في وفاة 40 عاملاً، وسبقتها أيضا حوادث مروعة، منها حادثتا مصنعي إسمنت أسوان وكيما.

وتترجم حوادث العمل في مصر أيضاً موازين القوة بين أطرافها الثلاثة، العمال ورؤوس المال والهيئات الرسمية المنظمة لقواعد العمل، والتي هي جزء من بنية الدولة، ويفترض أن تراقب سياسات الصحة والسلامة المهنية، وتضع شروط استيفائها بشكل دوري.

تظهر الحوادث الكارثية المؤلمة جانبا من واقع الطبقة العاملة المصرية، وما تعانيه من مشكلات نتيجة ضعف تنظيمها، والإهمال الذي يقابلها، سواء كان رسميا من الهيئات المعنية بأحوال العمال كالقوى العاملة ووزارة الصناعة، وتشتبك معها أدوار غائبة لهيئات كالإدارة المحلية لتحسين بيئة العمل أو أدوار لاحقة. إذ لحقت بأماكن العمل مشكلات ضخمة، كالحرائق أو التلوث والانفجارات وما تحمله من آثار تتجاوز محيط العمل أيضا.

ورغم ما تكرره الدولة بشأن الاهتمام بالعنصر البشري بوصفه أهم عناصر الإنتاج والركيزة الأساسية للارتقاء بمستوى المعيشة وتنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن ذلك وفي ظل معادلات القوة والمصاعب التي يواجها العمال، غير قائم فعليا، وتؤشر حوادث العمل وظروفه الصعبة إلى أوجه خلل متعددة، وطبيعة الانحيازات لأجهزة الدولة التي غالبا ما تساند أصحاب الشركات والمؤسسات والذين يعنيهم في المقام الأول الربح.

عمليا تكشف حوادث العمل موقف الدولة من أصحاب العمل وما يشوب عمليات الرقابة من تكاسل، ما يديم حالات عدم المطابقة، وأحيانا الفساد والتواطؤ معه.

ومن بين ما تكشفه الحوادث واقع العمال وافتقادهم للتامين الاجتماعي والصحي، وهي سمة تلحق بمعظم مؤسسات القطاع الخاص، وحتى وإن كان قانون العمل 12 لسنة 2003 يتضمن مواد عدة تخص الصحة والسلامة المهنية، فإن تطبيقها رهن اعتبارات يصعب تطبيقها، كذلك لا تتناسب العقوبات مع المخالفات مع حجم الضرر الذي يتعرض له العمال في أغلب الأوقات.

المادة 256 تقر غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز 10 آلاف جنيه في حال الوفاة أو الإصابة الجسيمة. وحتى هذه النصوص وغيرها من تشريعات قانونية لا تترجم إلى قواعد حاكمة إلا في ظل حالة توازن قوى تسمح بذلك.

وتشير الأرقام الرسمية إلى تراجع نسب إصابات العمل في الفترة من 2007 إلى 2019، إلا أنه وفي المقابل يمكن الأخذ في الاعتبار أن هناك نقصا في عدد المفتشين الصناعيين، والتي أشار إليها رسميا وزير القوى العاملة محمد سعفان ومسؤولون سابقون، بالإضافة إلى ضغوط وعمليات تسوية خارج الأطر الرسمية لحوادث العمل من شأنها إخفاء الأرقام والنسب الحقيقية للإصابات، بالإضافة إلى طرق جمع الإحصائيات والبيانات، والتي تعتمد على تقارير الشركات والمنشآت الصناعية والإنتاجية المرسلة إلى مكاتب القوى العاملة، وهي تقارير نصف سنوية حسب قانون العمل رقم 12 لعام 2003 في مادته 228.

وتناول تقرير إصابات العمل خلال 2018 ما يقل عن 10 آلاف منشأة، وهو عدد هزيل بالنسبة للمنشآت الإنتاجية والصناعية في القطاعين العام والخاص وقطاع الأعمال، والتي تظهرها بيانات التعداد الاقتصادي الخامس. ورغم ضآلة عدد المنشآت التي تم رصد الحوادث فيها، فإن حالات الإصابة بلغت عام 2018 ما يزيد عن 14 ألف حالة إصابة.

ويمكن التدليل على إهمال الصحة والسلامة المهنية والفارق بين التشريع وبين تنفيذه في ما يخص السلامة والصحة المهنية، فعلى سبيل المثال أقر قانون العمل تشكيل المجلس الاستشاري الأعلى للسلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل، ونشر القرار بالجريدة الرسمية في 21 يونيو/ حزيران 2003، بينما عقد أول اجتماع له في 2010 برئاسة عائشة عبد الهادي، وزيرة القوى العاملة حينها، واجتمع المجلس للمرة الثانية برئاسة أحمد البرعي، وزير القوى العاملة، في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2011، وذلك بعد إعادة تشكيل المجلس مرة أخرى، وضم ممثلين عن رجال الأعمال والاتحادات العمالية، ولم تنتظم الاجتماعات في ما بعد. وفي السياق ذاته تتم إعادة إنتاج الشعارات والبرامج، كما الاستراتيجية الوطنية لتقليل إصابات العمل، والتي تطرح مع كل وزير جديد للقوى العاملة بوصفها واحدة من جهوده المتفردة، بينما تصدم المجتمع الحوادث الكارثية والمفجعة التي تطاول العمال، سواء بالحرق أو التسمم أو غيرها من إصابات تفضي إلى الموت.